

# فتح المساجد دون الكنائس تكريس لأسلمة مستترة

## غلق دور العبادة بسبب كورونا يجدد الحديث عن المساواة والمواطنة في الدول العربية



عزت القرارات المتعلقة بدور العبادة في مصر أثناء تفشي جائحة كورونا أسلوب التعامل مع هذه المؤسسات وعدم المساواة التي تخفيها. ففي حين تم منح الإذن للمساجد بفتح أبوابها وأداء الصلوات فيها لم تحظ الكنائس بنفس الفرصة وهو ما يعتبره المتابعون سلوكا يخفي ذهنية راسخة في المجتمعات العربية تتلخص في التدين الظاهر. ويرون أن هذا التهميش لدور العبادة المسيحية يخفي دوافع إصرار البعض على ضرب مفهوم التعددية الدينية وتقديمه في شكل عنصري يحض على الإقصاء.

أحمد حافظ  
كاتب مصري

القاهرة - أظهرت جائحة كورونا أن هناك مشكلة أزيلت في مفهوم التدين عند التيارات الإسلامية والأغلبية المجتمعية في البلدان التي تحتضن أكثر من دين، لاسيما عند طرح النقاش حول فتح دور العبادة مرة أخرى بالتزامن مع خفض إجراءات محاربة الوباء، يحدث ذلك وبعض الحكومات تراقب المشهد، وتنتظر تفاعلاته.

يمكن بسهولة اكتشاف التركيز على فتح المساجد، باعتبارها رمزا للدين الذي تنتمي إليه الأغلبية السكانية في أي بلد مسلم، في حين يتم تهميش الحديث حول ذات الأمر بالنسبة للكنائس، ما يبرح تساؤلات مبهمة حول دوافع إصرار البعض على ضرب مفهوم التعددية الدينية وتقديمه في شكل عنصري يحض على الإقصاء.

تبدو الصورة أكثر وضوحا في الدول العربية التي تشهد حضورا للتيار الإسلامي، المعلن والمستتر، وباختلاف أفكارهم وتوجهاتهم، سواء كانوا من التابعين لجماعة الإخوان، أو السلفيين بأطيافهم، إذ ظهرت ضغوط هؤلاء بقوة لفتح المساجد فقط.

نجح هؤلاء في إقناع المجتمع بأن التدين في المسجد فريضة، وأي جهة تحاول منع الناس من أداء هذه الفريضة وجب التمرد عليها، حتى انساق البعض وراء الأفكار التي اختصرت التعبير في المكان المقدس، وتجاهلت أنه يجوز في أي مكان، طالما أنه علاقة خاصة بين الإنسان وربه.

أصبحت عدوى الخطاب المتطرف للإسلاميين حول مفهوم التدين بعض المناير الكنسية، حيث عمدت أصوات في بعض القنوات التلفزيونية المسيحية بمصر، للضغط لتحقيق ذات الغرض، وهو فتح الكنائس مع اتخاذ إجراءات وقائية صارمة، وبدا أن كل فصيل يوظف الإزمة لمأربه.

### توظيف سياسي

حمل بيان صحفي صادر عن وزارة الأوقاف المصرية قبل أيام العديد من الدلالات حيث تحدث عن إنفاق المليارات من الجنيهات في تأهيل المساجد لإعادة فتحها مرة أخرى، إذ لم تستطع الوقوف بوجه المعارضين لغلغلة أكثر من ذلك، واتجهت إلى تخصيص مبالغ ضخمة لتحسين الراغبين في أداء الصلوات بحجة التعايش مع الوباء.

رأى معارضون للخطوة أن المؤسسات الدينية قد تدفع فاتورة باهظة لتراخيها عن محاربة التدين الظاهري وعجزها عن مواجهة التيارات التي تستثمر الهوس الديني عند قطاعات في المجتمع، وإقناعها بأن الحشود التي تذهب إلى المساجد كل صلاة تعكس إسلامية الدولة، وباختلافها تنشط العلمانية.

كان بإمكان وزارة الأوقاف توجيه الأموال التي خصصتها لفتح المساجد، رغم استمرار جائحة كورونا، إلى القطاع الطبي الذي يعاني نقصا في الإمكانات باعتبار أن الأولوية في الإسلام إنقاذ الإنسانية من الهلاك، لكنها اختارت أسهل الطرق لإرضاء تيارات اعتادت توظيف المساجد في مارب سياسية، في حين يهتم العالم بعودة حركة التجارة والسياحة والطيران وسوق العمل، كمدخل لتحسين البلدان من الفقر والدمار الاقتصادي، اختصر الإسلاميون

### التيارات الإسلامية زرعت في نفوس الناس أن التدين الظاهري هو أساس الدين

بوجود أكثر من عقيدة من حق أصحابها التعبير بحرية. ذكر أحمد كامل بحيري، الباحث المتخصص في الجماعات الإسلامية، أن الانتقائية في الحديث عن دور العبادة بالتركيز على المسجد وتجاهل الكنيسة ينبع من غياب المواطنة داخل المجتمع، وهذه مسؤولية الحكومة في ضرورة تلتقيها فهي لم تتخذ إجراءات حاسمة ضد دعاة الفرز على أساس الدين.

الدعاء من على منابر  
المساجد بشفاء مرضى  
المسلمين ظل ميراثا  
ثقافيا سيطر على عقول  
الأجيال المتعاقبة

في بعض الأحيان، تكون هناك قرارات رسمية يتم استغلالها للحض على التمييز الديني، وتعطي الفرصة للتيارات الإسلامية لاستعراض قوتها وترسيخ أفكارها، وتبرير نظرتها الدونية لأصحاب العقائد الأخرى، مثل اتجاه مجلس النواب لتخصيص كوتة (عدد محدد) لمقاعد الأقباط.

أكد بحيري لـ"العرب"، أن المساواة بين أصحاب الديانات المختلفة في كل شيء تنعكس إيجابا على تلاحم الأديان ومعتقداتها وفرض المواطنة بالقوة يظل الحل الوحيد لوقف عبث رجال الدين في عقول الناس بمنح القدسية لعقيدة بعينها وتحقير أخرى، والأهم أن تكون هناك قاعدة عامة بأن الدولة ليس لها دين محدد، بل يحكمها دستور وقانون.

وأضاف "إذا كان الدستور ينص على إسلامية الدولة فمن الطبيعي أن يكون ذلك مدخل للتيارات المتطرفة للنفوذ إلى الناس بأسهل الطرق، فعندما تدعو إلى فتح مسجد مغلق فإنها بذلك تظهر عند المتعاطفين مع دينهم بصورة البطل عند الله، بحيث يكون الشارع أول من يرحب بعودتهم مرة أخرى إلى المشهد، باعتبارهم من حملوا القضية على عاتقهم.

يضع فصل المطالبة بإعادة فتح المساجد دون استخدام مصطلح "دور العبادة" عن غياب مفهوم المواطنة في أي بلد ما زال يسمح لجماعات إسلامية بالتواجد على الساحة ولو بطريقة غير مباشرة، واستثمار الهوس الديني لدى قطاعات من الناس لضرب أي اعتراف

الكنائس، هو جزء من استراتيجية سلفية تقوم على إقناع الناس بأن المشروع الإسلامي هو الوحيد الذي يستطيع إنقاذ البلاد من الأزمات، وهي النبرة التي دفعت الإخوان إلى التآخي مع التيار السلفي لتبرير خطاب المظلومية. يرى مراقبون أن ما يعزز التوجه نحو متاجرة الإخوان والسلفيين بالدين هو أن الجماعة أعلنت دعمها لقيام السلطات التركية بغلق المساجد لظروف جائحة كورونا وحرمت التمرد عليها، لكنها عارضت القرار في مصر واتهمت الحكومة بالتضييق على المسلمين إلى حين اتخاذ الكنائس قرارا بفتح أبوابها، لم تكن واثرة قبطية امتعاضها من نبرة تسليط الضوء على المساجد، لكنها تدرج خطورة الدخول في معركة يتم توظيفها سياسيا والذهاب نحو القول إن الكنيسة افتعلت أزمة طائفية، كما أن إصرار الحكومة على فتح دور العبادة كاملة معا بعد اكتمال إجراءات الحماية أحبط مخطط الإسلاميين لصناعة نفوذ ديني لأنفسهم.

لفت زاهر إلى أن "الخطاب المتشدد الذي يسعى لتوظيف الحس الديني في خلق حالة قلق واضطراب بين أصحاب الديانات يحاول استفزاز المسيحيين بشكل غير مباشر وجرهم إلى خلاف جانبي، لكن الكنيسة أكثر عقلانية، ولو وجدت هذه الأصوات تجاهلها من العامة لما تمادت في تكريس العنصرية الدينية". لا يدرك أغلب المتعاطفين مع الإسلاميين أن اختصارهم بوباء كورونا في استمرار غلق المساجد أو فتحها، محاولة لتقديم أنفسهم على أنهم الفصيل الأكثر حرصا على الدين، كما أنهم يريدون من وراء هذا التحرك تحقيق انتصار معنوي لاستثماره مستقبلا في تعظيم شعبيتهم، إذا ما قررت الدولة الاستجابة لهم أو لجزء من مطالبهم.

يحاول هؤلاء منح المسجد سلطة استثنائية في العبادة لاستقطاب أكبر قدر من الناس لدعمهم ضد ما يصفونه بـ"التضييق الحكومي" على التقرب إلى الله، بحيث يكون الشارع أول من يرحب بعودتهم مرة أخرى إلى المشهد، باعتبارهم من حملوا القضية على عاتقهم.

يضع فصل المطالبة بإعادة فتح المساجد دون استخدام مصطلح "دور العبادة" عن غياب مفهوم المواطنة في أي بلد ما زال يسمح لجماعات إسلامية بالتواجد على الساحة ولو بطريقة غير مباشرة، واستثمار الهوس الديني لدى قطاعات من الناس لضرب أي اعتراف

بوجود أكثر من عقيدة من حق أصحابها التعبير بحرية. ذكر أحمد كامل بحيري، الباحث المتخصص في الجماعات الإسلامية، أن الانتقائية في الحديث عن دور العبادة بالتركيز على المسجد وتجاهل الكنيسة ينبع من غياب المواطنة داخل المجتمع، وهذه مسؤولية الحكومة في ضرورة تلتقيها فهي لم تتخذ إجراءات حاسمة ضد دعاة الفرز على أساس الدين.

أكد نشأت زارع، كبير أئمة وزارة الأوقاف في مصر، أن المسجد يمثل للسلفي المدخل الوحيد للسيطرة على الناس وتغيير العقل الجمعي وضرب البنية الفكرية القائمة على التآخي والمساواة وحق الآخر في اعتناق أي عقيدة غير الإسلام، ولدى هذا التيار قناعة بأن الكنيسة عدو له.

### سيطرة على العقول

يمكن رصد هذا الواقع بمجرد النبش في أسلوب الدعاء وقت الأزمات، فعندما طالب زارع على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بتغيير الصيغة من رفع البلاء عن العالمين بدلا من شفاء المسلمين فقط، انهالت عليه التعليقات التي قاربت تكفيره بينها من وصفه بالملحد الذي يتوعد إلى المسيحيين.

ظل الدعاء من على منابر المساجد بشفاء مرضى المسلمين ميراثا ثقافيا سيطر على عقول الأجيال المتعاقبة، وعن ذلك قال زارع "للاسف، زرعوا في أذهان الناس، أن التدين الصحيح، هو الكمي، بمعنى أن دين الدولة للأغلبية فقط، ما انعكس على استهداف الكنائس وتهميشها في المجتمع".

تأتي الإزمة من رجم المناهج التعليمية نفسها التي لم تعالج مثل هذه الأفكار، بل أسهمت في تكريس العنصرية ضد الأديان الأخرى، بالتخلي عن تقديم منهج وطني يربي الأجيال على القيم واحترام أصحاب العقائد ويقرب بين المذاهب، واكتفت الحكومة بأن تقوم المساجد والمؤسسات الدينية بهذا الدور. ولأن السيطرة الكاملة على المساجد من هيمنة السلفيين لم تتحقق بعد خاصة في المناطق الريفية والشعبية والحدودية، فلان الخطاب الديني الموجه إلى الأغلبية السكانية يحمل بين ثناياها أفكارا تحض على الكراهية والتمييز والعنصرية وتصوير الآخر على أنه يسعى للخلعة القوام الإسلامي للدولة.

أشار زارع، في تصريح لـ"العرب"، إلى أن الضغط على الحكومة لفتح المساجد مقابل التهميش على أساس الدين وضع

لكن الحكومة غير مستعدة للدخول في معركة جانبية وسط اضطرابات إقليمية. رسخت بعض الدعوات السلفية فكرة أن عودتهم لممارسة الأعمال الخيرية ترتبط بإعادة فتح المساجد ونشاط الجمعيات الشرعية التي يجمعون من خلالها التبرعات ويعيدون توجيهها إلى المحتاجين، وهذه كانت نغمة ينفذون منها لتعظيم نفوذهم الديني.

صحيح أن وزارتي الأوقاف والتضامن الاجتماعي، وضعتا الجمعيات السلفية تحت رقابة، لكن المسجد نفسه يمثل نفذا للوصول إلى الناس، لزعم أفكارهم وتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية، مع اقتراب موعد الاستحقاقات الانتخابية البرلمانية، حيث تجرى انتخابات مجلس الشيوخ في أغسطس المقبل ومجلس النواب في نوفمبر.

وقال زاهر لـ"العرب"، إن تجاهل المطالبة بفتح دور العبادة عموما أو التعامل بهذا المصطلح في الشؤون الدينية يبدو متعمدا لإظهار أن الدولة إسلامية وهذا إرث ثقافي خاطئ شاركت في تكريسه حكومات متعاقبة ومنحت الفرصة للمتشددين في تنفيذ أجندتهم.

عند وضع الدستور المصري كان يُفترض أن ينتج عنه قانون ينظم بناء دور العبادة بغض النظر عن هويتها إسلامية أم مسيحية، لكن تراجعت الحكومة آنذاك أمام ضغط التيار الإسلامي الذي امتنع

من مساواة المسجد بالكنيسة. انعكست هذه الأفكار على هوية دور العبادة التي يُفترض أن يتم التركيز على فتحها رغم استمرار جائحة كورونا فالأغلبية تنادي بالمساجد دون إكترات بأن الكنائس أيضا مغلقة، ويبرر أصحاب هذه الدعوات بأنه تصعب مقارنة المسجد بالكنيسة بزريعة النسبة والتناسب. يمثل المسلمون في دولة مثل مصر الإغلبية، بينما تمثل نسبة المواطنين المسيحيين نحو عشرة بالمئة من السكان البالغ عددهم نحو 104 ملايين نسمة.

تصعب تبرئة المؤسسات الدينية من تهمة التراجيح في عدم تنقيف وتنوير المجتمع بأن هناك مساواة في حقوق دور العبادة، والأكثر أنها لا تصدر للرأي العام رجال دين لديهم من التسامح ما يكفي لإقناع الناس بأن طروحات المتطرفين حول مسألة العبادة مطعون في صحتها.

اعتبر زاهر أن محاولة تهميش الكنائس من جانب بعض التيارات المتطرفة فكريا يصعب فصلها عن فكرة الانتقام السياسي من الأقباط لمواقفهم الثابتة برفض هيمنة جماعات متشددة على مقاليد الأمور.